ميتا في بطنها ولم ينبذ ولم يعقر لانه حله بطريق التبعية لذكاة امه كما سيأتي في بلاده ويشترط في الذبح قصد فلو سقطت مدية على مذبح شاة اوحنكت بها فاندبحت او استرسلت جارحة بنفسها فقتلت او ارسل سهما لاصيد فقتل صيدا حرم كجارحة ارسلها وغابت عنه مع الصيد اوجرحته ولم يثبته بالجرح الى حركة مذبوح وغابت ثم وجده ميتا فيها فانه يحرم لاحتمال موته بسبب اخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وان اختار النووي في تصحيحه الحل ولو رمى شاة فظنها حجرا اورمى قطيع ظبا فاصاب واحدة منه اوقصد واحدة منه فاصاب غيرها حل ذلك لصحة قصده ولا اعتبار بظنه المذكور وما لم يقدر بضم حرف المضارعة على البناء للمفعول فذكاته عقره اي جرح مزهق للروح في اي موضع كان العقر من بدنه بالاجماع ولو توحش الذي كبعير ند نفر كالصيد يحل بجرحه في غير مذبحه حيث قدر عليه بالظفر به ويحل بارسال الكلب عليه كما قاله في الروضة كأصلها في الزوائد واطلاق المصنف كالمحرر يقتضي انه لو تردى بعير في بئر ولم يقدر على ذكاته فيحل بجرحه في غير المذبح وهو كذلك على الاصح

في الزوائد

على ذكاته لكونه متوحشا الخ صح

في الزوائد ولا يحل بارسال الكلب عليه كما صححه في المنهاج زيادة والفرق ان الحديد يباح به الذبح مع القدرة بخلاف نحو الجارحة ولو تردى بعير فوق بعير فعقر ربما في الاول حتى نفذ منه الى الثاني حلا وان لم يعلم بالثاني قاله القاضي فان مات الاسفل بثقل الاعلى لم يحل ولو دخلت الطعنة اليه وشك هل مات بها او بالثقل لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى البغوي ويسن في الذكاة اي ذكاة الحيوان المقدور عليه اربعة اشياء الاول قطع كل الحلقوم وهو مجرى النفس والثاني قطع كل المري وهو بفتح الميم والمد والهمزة في اخره مجرى الطعام والشراب والثالث والرابع قطع كل الودجين بفتح الواو والدال المهملة والجيم وهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم وقيل بالمري وهما الوريدان منا الادمي لانه اوعى وارهل لخروج الروح فهو من الاحسان في الذبح ولا يسن قطع ما وراء ذلك تنبيه مراد المصنف ان قطع هذه الاربعة مسنون لان قطع كل واحد مستحب على انفراده من غير قطع الباقي اذ قطع الحلقوم والمري والية اشار بقوله والمجزئ منها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)